دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي

د.محمد بن باحان
إطار ببنك الجزائر

الملخص

تتطلع البنوك المركزية للقيام بدور هام من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتهيئة الظروف المواتية للنمو المطرد، من خلال مساهمتها في جذب الاستثمارات في القطاع المالي وتمويل القطاع الخاص مما يتطلب تطوير آليات وأدوات عملها وتكييفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة، ومنها محاربة غسيل الأموال والرقابة الفعالة على البنوك وتسيير السيولة المصرفية إضافة إلى التنبؤ بالأزمات المالية والتصدي لها، وكذا حوكمة البنوك المركزية.

كلمات مفتاحية: البنوك المركزية، الاستقرار المالي والاقتصادي ، الأزمة المالية، الحوكمة.

ABSTRACT

Les banques centrales se préoccupent à jouer un rôle important afin d'assurer la stabilité économique et financière du pays, et à préparer les conditions appropriées à sa croissance à travers sa contribution à attirer les investissements dans le secteur financier et le financement du secteur privé, ce qui exige la modernisation des instruments et outillages de travail et leur adaptation avec les perspectives financières et monétaires contemporaines, notamment la lutte contre le blanchiment d'argent, le contrôle efficient des banques, la gestion de la liquidité bancaire, la prévention contre les crises financières et leur interception, ainsi que la gouvernance des banques centrales.

Les mots clés : Banques centrales, gouvernance, Stabilité économique et financière, crise financière

تمهيد

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصادات الحديثة، وتمثل البنوك المركزية الركيزة الأساسية لهذا القطاع، لما تقوم به من دور فعال في إدارة السياسة النقدية والاشراف المصرفي، والحفاظ على الاستقرار المالي، وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

أولا: ماهية البنوك المركزية ووظيفتها

يختلف علماء الاقتصاد النقدي في تحديد المهمة الأساسية والأولى للبنك المركزي، إلا أنهم لا يختلفون حول الخصائص العامة التي تميز البنك المركزي عن غيره من المؤسسات الاقتصادية، إذ يرى "Sayers" في كتابه "Modern banking" أن المهمة الرئيسية للبنك المركزي تتمثل في الرقابة على المصارف التجارية - باعتباره بنك البنوك – بشكل يساعد على تنفيذ السياسة النقدية للدولة، إضافة إلى كونه المُصدر الوحيد للعملة الوطنية.[1]

مفهوم البنوك المركزية:

توجد عدة تعريفات للبنك المركزي، فلقد عرفه فيرا سميث(Vera SMITH) على أنه النظام المصرفي الذي يوجد فيه بنك واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد"[2]، وعرفه داي(A.DAY) بأنه "البنك الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي"[3]، أما سايرز (SAYERS) فيعتبره "عضواً أو جزءاً من الحكومة يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، وبواسطة إدارة هذه العمليات بالإضافة إلى وسائل أخرى يتبعها، يستطيع أن يؤثر على سلوك المؤسسات المالية[4]

وذهب ساموبلسون(SAMUALSON) في تعريف البنك المركزي إلى أنه: "بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود"[5].

ورأى دي كوك(DEKOCK) بأنه:" البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني"[6]

كما حددت الأستاذة يورسلاهكس أستاذة الاقتصاد بجامعة أكسفورد، مفهوم البنك المركزي "القادر" و "الفعال" بأنه: "...ليس مجرد محافظ ونائب محافظ ومجموعة من الموظفين، وإنما البنك المركزي هو مجموعة من العقول ذات المعارف العالية والخبرة الواسعة في الشؤون النقدية والاقتصادية والقانونية، والتي تنظم عملها في مؤسسة لها

صلاحيات واسعة واستقلالية في ممارسة أعمالها لتحقيق الأغراض التي تعارف العالم المتقدم على أنها أغراض البنوك المركزية..."

وعند النظر لتعريف الأستاذة يورسلاهكس نلحظ إنها تركز على الناحية المؤسسية للبنك المركزي، حيث يظهر اهتماما أساسيا بالكادر المؤهل والمدرب كشرط جوهري وأساسي لتحقيق أغراض البنك المركزي، وهذا التعريف يجد قبولا لدى الكثير من الذين يهتمون بشؤون البنوك المركزية كعنصر أساسي لتحقيق التوازن الاقتصادي المنشود، وخصوصا في ظل سياسات التحرير الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي تتبناها حاليا العديد من دول العالم المتقدم والنامي على السواء.

وإذا كان"فالايودهام" (T.K – VALAYUDHAM) لا يعتقد بوجود أنموذج قياسي لنظرية المصرف المركزي يصلح لكل الأزمان وكل الدول، بل وحتى في فترات مختلفة في القطر الواحد، إلا أنه يرى أن البنك المركزي المفيد والفعال لابد له من التفاعل والتواؤم مع البيئة التي يعمل فيها[7]

ولقد عرف بنك التسويات الدولية في بازل بسويسرا "البنك المركزي في قواعده العامة بأنه المؤسسة التي يُعهد إليها واجب تنظيم حجم العملة والائتمان في قطر ما"[8].

مما سبق يبرز أن البنك المركزي هو مؤسسة نقدية مملوكة من طرف الدولة تتولى العمليات النقدية التمويلية الهامة، ومن خلال إدارته لهذه العمليات بوسائل متنوعة ومتعددة يؤثر البنك المركزي في المؤسسات النقدية بهدف دعم ومساندة السياسة الاقتصادية للدولة باعتباره يتولى إدارة الجهاز المصرفي والنقدي.

وقد وصف بأنه: "مركزي" لأنه يشغل مركزاً محوريا في النظام المصرفي والنقدي في الدولة، وعليه فإنه يعمل قائدا لسوق النقد ومشرفا ورقيبا ومنظما لنشاط البنوك التجارية، ولذلك يعتبر قمة المؤسسات النقدية وأعلى سلطة نقدية في البلاد، وبما أن البنك المركزي قادر على التأثير في الأوضاع والظروف النقدية والائتمانية والتطور المالي في الدولة فقد ألقيت على عاتقه مسؤولية رسم السياسة النقدية للدولة.

2-وظائف البنوك المركزية:

اختلف الاقتصاديون في تعداد وظائف البنك المركزي وترتيبها، حيث نجد أغلبهم يركز على جانب ويهمل الجوانب الأخرى، من هؤلاء نجد "فيرا سميث" (Vera Smith) الذي ينظر إلى البنك المركزي كنظام صيرفي يتولى فيه بنك واحد احتكار كامل أو جزئي لإصدار الأوراق النقدية، أما "شو" (Shaw) فيعتبر البنك المركزي هو المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان، في حين "هوتري" (Hawtry) يؤكد على وظيفته كملجأ أخير للإقراض، في حين يركز "ستاتيتيس" (Statutes) على وظيفة تنظيم حجم العملة وحجم الائتمان والقيام بالتسويات البنكية.

2-1 الوظائف التقليدية للبنوك المركزية

ومن وظائف البنك المركزي أنه بنك الإصدار، وبنك الحكومة، وبنك البنوك، ويقوم بالإشراف على عمليات المقاصة، وهو الرقيب على الائتمان، ويعتبر الملجأ الأخير للإقراض، ويشرف على البنوك، ويدير احتياطيات العملة الأجنبية[9]

2-2 الوظائف الحديثة للبنوك المركزية

تتطلع البنوك المركزية للقيام بوظائف حديثة أهمها[10]:

2-2-1- التكيف مع المعاملات الالكترونية: تغير شكل السوق في زماننا هذا وتبدّل مكانه، فبعد أن كانت المحلات تتوزّع على جنبات الشوارع وتتراصّ بجوار بعضها البعض، أصبحت مراكز ومجمّعات التسوق اليوم هي البديل المريح للتسوق، وانتشرت أجهزة الصراف الآلي في كل مكان، موفرة بديلاً عملياً لفروع البنوك، مما يُعدّ انعكاساً طبيعياً لتطوّر العصر يتماشى مع تطوّر تقنيات وأدوات المعاملات المالية الإلكترونية وتأثيرها على التجارة خصوصاً والمجتمع عموماً وبالتدريج ومع التنامي المطّرد في استعمال الحاسوب وتقنيات المعلومات، تطوّرت عموماً نظرة المجتمع إلى بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم كوسيلة للدفع المالي، وأخذت بالتحوّل تدريجياً من النظرة السلبية المتشككة إلى نظرة إيجابية واثقة، وفي الوقت ذاته، بدأ اعتماد المجتمع للعملة الورقية، باعتبارها الوسيلة الوحيدة للدفع المالي بالتراجع والتحوّل من النظرة الإيجابية الواثقة إلى النظرة

السلبية المتشككة، وأصبح ذلك ينعكس يومياً وفي كل مكان على المعاملات التجارية والمالية المختلفة، حيث يزداد الاعتماد على استعمال بطاقات الائتمان والخصم وغيرها من أشكال النقد الإلكتروني مقابل التراجع المستمر في نسبة الاعتماد على العملة الورقية والمعدنية.

2-2-2- الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية: يمثل الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية وظيفة من وظائف البنوك المركزية الحديثة التي تهدف لضمان سلامة وكفاءة هذه الأنظمة من خلال متابعة هذه الأنظمة وتقييم عملها وفقاً لذلك، وإحداث التغيير في هذه الأنظمة في حال استدعى الأمر ذلك لضمان السلامة والكفاءة.

2-2-3- الإشراف على أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزية المخاطر: تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن أحسن التقييم والتحليل والدراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه العوائد والمخاطر على اختلاف أشكالها على حد سواء، فإن المخاطر الائتمانية التي تواجهها والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها، ومن هذا المنطلق، تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديدا أوضح

لتلك المخاطر وتصنيفها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل.

2-2-4- البنوك المركزية وجذب الاستثمارات: الجاذبية الاقتصادية والمالية تهم البنوك المركزية على أكثر من صعيد، فمن الوجهة الأولى، تساهم البنوك المركزية في الجاذبية الاقتصادية للبلد مادامت مهمتها هي السهر على الاستقرار النقدي والمالي[11].

يكون ضمان الإستقرار النقدي عن طريق تأمين إستقرار الأسعار مما يبقي على تنافس الأسعار في الإقتصاد.

كما يتم السهر على حفظ الإستقرار المالي، بالسماح ببروز وسط مالي مهيأ لتمويل الإقتصاد، لأن البنك المركزي بصفته مقرض الملاذ الأخير يضمن السيولة للنظام المالي.

أما من الوجهة الثانية، فإن الجاذبية الإقتصادية إرتداد عكسي على عمل البنوك المركزية لأن إنشاء المؤسسات المبدعة يمكن أن يؤثر على قنوات الإتصال للسياسة النقدية[12].

الجذوبية الإقتصادية والمالية لبلد ما، بإستطاعتها أيضا أن تستقطب رؤوس أموال موجهة للإستثمارات في الأسواق المصرفية، النقدية والمالية المحلية، كما تشمل كذلك الإستثمارات الخارجية.

إن الجاذبية الإقتصادية ونتيجتها الطبيعية الجذوبية المالية لابد أن يكونا متابعين عن قرب من طرف البنوك المركزية، من أجل الحفاظ على الإستقرار المالي على المدى القصير.

2-2-5- البنوك المركزية والرقابة الفعالة على البنوك: البنوك المركزية في غالبية الأمر هي هيئات مكلفة بالرقابة على البنوك، فعلى الصعيد الدولي تطبق البنوك المركزية مقررات لجنة بازل، أما على الصعيد الوطني فتتولى الرقابة هيئات مكلفة ولجان متخصصة، والأزمة المالية الأخيرة زادت من تقوية الرقابة وإشراك البنوك المركزية على الرقابة الفعالة[13].

في منطقة اليورو، الرقابة البنكة ليست من المهام الأساسية للبنك المركزي الأوربي، فهو غير معني بطريقة مباشرة، وإنما يهتم بطريقة غير مباشرة بحكم مكانته في الهيكلة الجديدة للرقابة المالية الموضوعة مؤخرا في أوربا، هذه الهيكلة الجديدة تسمح بتحسين التنسيق ما بين مختلف سلطات الرقابة للبنوك.

إن تكرار الأزمات النقدية والمالية وإمتدادها الجغرافي زاد من المخاطر المعاصرة مما أدى بالبنوك المركزية إلى الإلتفات أكثر فأكثر في حل عدم التوازن، من خلال القيام بمتابعة الوضعية المالية للبنوك، وتوفير السيولة الطارئة، وكذا السهر على تقوية مكونات السوق.

لأن فيما قبل الأزمة المالية الأخيرة كانت وكالات مراقبة البنوك لا تقوم إلا بمراقبة سطحية لنظام البنوك، مما جعلها تعجز عن كبح المخاطر، كما كان أيضا للمستوى العالي من الأرباح المحقق من قبل البنوك نتيجة شرائها كمية ضخمة من الأصول والمضاربة في سعرها، بسبب السيولة المبالغ في ضخها من طرف البنوك المركزية في النظام المالي.

ولتدارك نقائص الرقابة البنكية قامت لجنة بازل لمراقبة البنوك بسن قوانين جديدة تدخل ضمن بازل.

2-2-6- البنوك المركزية وتمويل القطاع الخاص: لقد أدت الأزمة المالية الأخيرة إلى تضييق الخناق على شروط منح القروض للقطاع الخاص بسبب الصعوبات التي واجهتها البنوك للحصول على التمويل النقدي في سوق مابين البنوك من خلال[14].

- تدهور الحالة المالية للبنوك.
- تقهقر الأموال التي تصعد من أخطار عجز المقابل وتزيد من منحة الخطر.
- تجنب تخفيض قوي جدا لعرض القروض.
- وضع البنوك المركزية لمقاييس تسمى بغير الشرعية للسياسة النقدية أين بإمكاننا رؤية ثلاث أصناف كبيرة:

أ- توسع كمي، يتمثل في رفع كمية العملة المركزية بشكل ضخم وكمية العملة التي في حوزة العملاء الإقتصاديين لدفعهم للإنفاق.

ب- تسهيل شروط القروض التي ترتكز على شراء سندات بصورة مباشرة للتأثير على منح الخطر.

ج- التأثير على ميل منحى النسب والذي يرتكز على إعلان مسبق لنواياه فيما يخص النسب الرئيسية يقوم تحليله على كيفية تحويل أو تغيير غير إحتمالي للنسب.

في الوقت الراهن تفضل البنوك الإحتفاظ بالعملة المركزية لدى البنوك المركزية أو على كمية القروض للقطاع الخاص.

أقرض البنك المركزي الأوروبي المؤسسات المالية لدى منطقة اليورو أكثر من 1000 مليار أورو، لمدة ثلاث سنوات بمعدل فائدة 1 على مرتين[15]،

في 21 ديسمبر 2011، 489 مليار أورو.

في 29 فيفري 2012، 529.5 مليار أورو

يلمح من خلال ذلك البنك المركزي الأوروبي إلى:

- إنعاش القروض للإقتصاد، عن طريق تقوية موارد تمويل المؤسسات المالية والنقدية.

- تدعيم سوق السندات في الدولة بحث المؤسسات المالية على شراء سندات عمومية ذات مردودية أعلى من كلفة القرض.

- إعادة الثقة في مصداقية البنوك والسماح بإعادة المبادلات في السوق النقدية ما بين البنوك.

2-2-7- البنوك المركزية والسيولة المصرفية: لقد كشفت الأزمة الحالية أن السوق النقدية ما بين البنوك للعملات الكبيرة المعروفة بسيولتها العالية، بالإمكان أن تعاني فجأة ندرة في السيولة تدوم لفترات طويلة، نظرا لتضارب المعلومات، وفي ظل الشكوك حول قدرة البنوك في الوفاء بديونها، فقدت الثقة وأصبحت البنوك تجتنب العمليات فيما بينها، مما نتج

عنه إرتفاع ملموس في معدل الفوائد في الأجل القصير وحتى إلى إنهيار الأسواق.

في هذا الظرف بالذات يتدخل البنك المركزي لضبط السيولة المصرفية وتسيير سياسته النقدية على المدى المتوسط، بكونه مقرض الملاذ الأخير، ذلك أنه من واجب البنك المركزي أن يتدخل لإعادة التوازن وتأمين السير السليم للسوق، لتجنب شبح أزمة سيولة عامة قد تؤدي إلى إنهيار مجمل البنوك.

وللبنوك المركزية عدة تقنيات في إطار الوساطة بين البنوك، منها:

- الاحتفاظ بفائض السيولة للبنوك ذات الفاض المالي.
- إقراض البنوك ذات العجز المالي.

ثانيا- البنوك المركزية والمستجدات النقدية والمالية الحديثة[16]

تعتبر الرقابة المصرفية واحدة من بين أهم التحديات المطروحة أمام البنوك المركزية، ذلك أننا نجد مجموعة من الدول يقوم فيها البنك المركزي بالإشراف والرقابة المصرفية بينما هناك دول أخرى تقوم فيها هيئات رقابية متخصصة بالإشراف على البنوك بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة المالية، في حين هناك دول أخرى تقوم فيها وزارة المالية أو هيئات متخصصة أخرى بالإشراف على البنوك وهو التحدي الذي يواجه البنوك المركزية، لأن التقصير في الرقابة المصرفية أو القيام بها من قبل هيئات غير مستقلة هو الخطأ بعينه الذي قد يؤدي إلى حدوث كوارث وأزمات مالية، كما نجد التحدي الآخر الذي يواجه البنوك المركزية هو كيفية التصدي لظاهرة غسيل الأموال التي تعتبر واحدة من الظواهر المستجدة والخطيرة التي تنخر جسد الإقتصاد في كثير من الدول، هذا ونجد البنوك المركزية نفسها مجبرة على تطبيق مبادئ ومقررات لجنة بازل لتطوير الرقابة المصرفية من أجل نظام رقابي مصرفي أكثر فعالية، يمكن من خلاله تفادي الوقوع في أزمات مالية محلية وإقليمية، ودولية، على غرار الأزمة المالية الدولية الأخيرة التي مر بها الإقتصاد العالمي، والتي كان من بين أهم أسبابها غياب الإهتمام بقضايا تنظيم الرقابة على

البنوك، وحقيقة الأمر أن مثل هذه الأزمات التي تؤثر وتتأثر بها الاقتصاديات العالمية تعد بمثابة دروس نستفيد منها في ترتيب أوضاعنا الداخلية، الأمر الذي يحتم علينا أن نتدارس الأبعاد والانعكاسات وكيف يمكن لنا أن نتعامل مع مثل هذه الأزمات مستقبلا في حال حدوثها، وهو ما يجعل البنوك المركزية أمام تحديات كبيرة، كما أصبحت مسألة حوكمة البنوك المركزية موضوع هام مطروح للنقاش على أنها حل مناسب وسلاح فعال للغاية في استراتيجية عمل البنوك المركزية في المجتمعات الديمقراطية من حيث الشفافية والمسؤولية العمومية "المساءلة".

خَاتِمَة

وفي الأخير تبقى البنوك المركزية من خلال سلطاتها والوظائف المكلفة بها تبحث عن تحقيق أهداف السياسة النقدية في ظل التحديات الداخلية والخارجية باستخدام مختلف الأدوات والوسائل المتوفرة، لتحقيق مصداقيتها ورفع درجة استقلاليتها.

الهوامش والمراجع المعتمـــدة

(1) دحمان بن عبد الفتاح، "استقلالية السلطة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 482، أفريل 2006، ص290.

(2) تاج الدين ابراهيم حامد، محمد عثمان أحمد محمد خير، "البنك المركزي الإسلامي بين التبعية والاستقلالية بالإشارة إلى تجربة بنك السودان"، منشورات بنك السودان، 2009، ص11.

(3) نفس المرجع السابق، ص12

(4) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(5) تاج الدين إبراهيم حامد، مرجع سبق ذكره، ص12

(6) نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص38.

(7) تاج الدين إبراهيم حامد، محمد عثمان أحمد محمد خير، مرجع سبق ذكره، ص13.

(8) دحمان بن عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 291.

(9) محمد بن باحان، الأبعاد الجديدة لاستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص9.

(10) صندوق النقد العربي، المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظاميا ومسؤوليات المصارف المركزية، أبو ظبي، 2007 .

(11) Gilles MORISSON, INVESTISSMENT DIRECT ETRANGER, CROISSANCE ET POLITIQUE D'ATTRACTIVITE (problématique et enjeu pour les banques

– centrale) , Banque de France, institut bancaire et financier international, CONFERANCE, BANQUE D'ALGERIE, Alger, avril , 2012, P69.
(12) Gilles MORISSON, Op- cit, P70.
(13) Gilles MORISSON, LA CRISE FINANCIERE ACTUELLE(Conséquences pour les banques), Banque de France, institut bancaire et financier international, CONFERANCE, BANQUE D'ALGERIE, Alger, avril , 2012, P25.
(14) Gilles MORISSON .Les banques centrales a L'épreuve des crises financières et souveraines, Banque de France, institut bancaire et financier international, CONFERANCE, BANQUE D'ALGERIE, Alger , avril , 2012, P27.
(15) Gilles MORISSON, Op- cit, P39.
(16) محمد بن باحان، الأبعاد الجديدة لاستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص259.